تطور مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة في ظل الممارسة الدستورية

The Evolution of Government Political Accountability in the Context of Constitutional Practice

د. أنوار التازي Dr. Anouar Tazi

باحث في القانون العام والعلوم السياسية

جامعة الحسن الثاني–الدار البيضاء، المغرب

Anouartazi88@gmail.com

ملخص

يتناول هذا البحث تطور مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة في ظل الممارسة الدستورية المغربية، باعتبارها إحدى الآليات الأساسية لضمان خضوع السلطة التنفيذية للرقابة والمساءلة داخل النظام السياسي.

يركز البحث على تتبع المسار التاريخي والمفهومي للمسؤولية السياسية للحكومة، من خلال رصد انتقالها من منطق يقوم أساسا على التبعية السياسية إلى تصور أكثر ارتباطا بمبادئ المسؤولية والمساءلة والرقابة البرلمانية. كما يتوقف عند التحولات التي حملها دستور 2011، خاصة فيما يتعلق بتعزيز مكانة رئيس الحكومة، وتوسيع مجالات الرقابة البرلمانية، وإقرار مجموعة من الآليات التي تسمح بترتيب المسؤولية السياسية للحكومة، سواء من خلال ملتمس الرقابة أو التصويت على الثقة أو مختلف أشكال المساءلة البرلمانية. كما يسعى البحث إلى تحليل تجليات هذه المسؤولية في الممارسة الدستورية، والوقوف على مدى قدرة الآليات الدستورية القائمة على تحقيق رقابة سياسية فعلية على العمل الحكومي.

يخلص البحث إلى أن المسؤولية السياسية للحكومة في المغرب شهدت تطورا مهما، غير أن تفعيلها يظل مرتبطا بمدى الانتقال من الإقرار الدستوري للمسؤولية إلى ممارستها بصورة فعلية وفعالة، بما يعزز الحكامة الديمقراطية ومبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية السياسية، الحكومة، الممارسة الدستورية، الرقابة البرلمانية، المساءلة السياسية.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Abstract

This study examines the evolution of the concept of government political accountability within the framework of Moroccan constitutional practice, considering it one of the fundamental mechanisms for ensuring that the executive authority remains subject to oversight and accountability within the political system.

The study focuses on tracing the historical and conceptual development of government political accountability by examining its gradual shift from a model primarily based on political subordination towards a broader conception grounded in the principles of responsibility, accountability, and parliamentary oversight. It also addresses the transformations introduced by the 2011 Constitution, particularly with regard to strengthening the position of the Head of Government, expanding the scope of parliamentary oversight, and establishing a set of mechanisms through which the political responsibility of the government may be engaged, notably through motions of censure, votes of confidence, and various forms of parliamentary scrutiny.

Furthermore, the study seeks to analyze the manifestations of government political accountability in constitutional practice and to assess the extent to which the existing constitutional mechanisms are capable of ensuring effective political oversight of governmental action.

The study concludes that government political accountability in Morocco has undergone significant development. However, its effective implementation remains contingent upon moving beyond the constitutional recognition of accountability towards its effective and practical exercise, in a manner that strengthens democratic governance and consolidates the principle of linking responsibility to accountability.

Keywords: Political accountability; Government; Constitutional practice; Parliamentary oversight; Political accountability.

مقدمة

تعد المسؤولية السياسية للحكومة من المفاهيم المركزية في الفكر الدستوري الحديث، لارتباطها بطبيعة ممارسة السلطة التنفيذية وبمبدأ خضوعها للرقابة والمساءلة داخل النظام السياسي. فالحكومة، باعتبارها إحدى المؤسسات الأساسية لتدبير الشأن العام وتنفيذ السياسات العمومية، لا تمارس اختصاصاتها في إطار من الاستقلال المطلق، وإنما تعمل ضمن منظومة دستورية ومؤسساتية تفرض عليها الالتزام بالقواعد المنظمة للسلطة، وتفتح المجال لمساءلتها عن اختياراتها وقراراتها ونتائج السياسات التي تتولى تنفيذها. ومن ثم، أصبحت المسؤولية السياسية إحدى الآليات التي يتم من خلالها تحقيق التوازن بين مقتضيات الفعالية الحكومية ومتطلبات الرقابة الديمقراطية.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ارتبط تطور هذا المفهوم تاريخيا بتطور النظام البرلماني وانتقال العلاقة بين السلط من منطق يقوم على الخضوع والتبعية إلى منطق دستوري يقوم على التوازن والتعاون والرقابة المتبادلة. ولم تعد المسؤولية السياسية تقتصر على مجرد مساءلة الحكومة، وإنما أصبحت إطارا مؤسساتيا يسمح بتقييم أدائها، ومساءلتها عن توجهاتها العامة، وربط استمرارها في ممارسة السلطة بمدى قدرتها على الحفاظ على الثقة السياسية داخل المؤسسات الدستورية. وفي هذا السياق، يشكل البرلمان أحد أهم الفضاءات التي تتجسد فيها هذه المسؤولية، من خلال مختلف وسائل الرقابة والمساءلة السياسية.

وفي السياق المغربي، اكتسب مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة خصوصية مرتبطة بمسار التطور الدستوري والسياسي للمملكة، حيث انتقل تدريجيا من مرحلة كانت فيها الحكومة تتحرك ضمن توازنات مؤسساتية وسياسية يغلب عليها الطابع المركزي، إلى مرحلة أصبح فيها موقع الحكومة ومسؤوليتها أكثر حضورا ضمن البناء الدستوري. وقد بلغ هذا المسار محطة بارزة مع دستور 2011، الذي أعاد صياغة عدد من العلاقات المؤسساتية، وعزز مكانة الحكومة والبرلمان، ووسع من مجالات الرقابة على العمل الحكومي، بما جعل المسؤولية السياسية للحكومة أكثر ارتباطا بالممارسة المؤسساتية وبمقتضيات المساءلة.

غير أن تطور المسؤولية السياسية لا يمكن اختزاله في التحول الذي عرفه النص الدستوري، ذلك أن فعالية أي نظام للمسؤولية تظل مرتبطة بكيفية تنزيله في الممارسة السياسية والمؤسساتية. فالعلاقة بين الحكومة والبرلمان، وطبيعة الأغلبية والمعارضة، ومستوى تفعيل آليات الرقابة، كلها عناصر تؤثر في مدى حضور المسؤولية السياسية باعتبارها ممارسة فعلية، وليس فقط قاعدة دستورية. ومن هنا، يبرز تطور مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة في المغرب باعتباره مسارا متدرجا تتفاعل فيه التحولات الدستورية مع الممارسة السياسية والمؤسساتية، بما يكشف عن طبيعة التحول الذي عرفته مسؤولية الحكومة وموقعها داخل النظام الدستوري المغربي[1].

[1] عبد الحكيم، البوشعيبي. (2024). المؤسسة الملكية وصناعة القرار السياسي بالمغرب. عدد 8. مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية. ص 355.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

أهمية الموضوع

تنبع أهمية دراسة المسؤولية السياسية للحكومة من كونها تشكل إحدى الآليات الأساسية التي يقوم عليها النظام البرلماني، باعتبارها وسيلة دستورية لضمان خضوع السلطة التنفيذية للمساءلة والرقابة، وربط ممارسة الاختصاصات الحكومية بمبدأ المسؤولية أمام المؤسسة التشريعية.

وتتزايد أهمية الموضوع في ضوء التحولات التي عرفتها الممارسة الدستورية، والتي لم تعد تنظر إلى المسؤولية السياسية باعتبارها مجرد إمكانية لإسقاط الحكومة من خلال ملتمس الرقابة أو رفض منح الثقة، وإنما أصبحت مرتبطة بمنظومة أوسع تشمل المساءلة البرلمانية، والرقابة على السياسات العمومية، وتقييم الأداء الحكومي، والالتزام بالبرنامج الحكومي، ومدى احترام مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

كما تكتسي الدراسة أهمية خاصة في الحالة المغربية، بالنظر إلى التطور الذي عرفه التنظيم الدستوري للعلاقة بين الحكومة والبرلمان، ولا سيما في ظل دستور 2011، الذي عزز مكانة البرلمان في مجال مراقبة العمل الحكومي، ووسع من آليات مساءلة الحكومة، مع استمرار خصوصية التوازنات التي تحكم النظام السياسي والدستوري المغربي.

أهداف الموضوع

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

–تحديد الإطار المفاهيمي والدستوري للمسؤولية السياسية للحكومة

–رصد تطور مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة من خلال التحولات التي عرفتها النصوص والممارسات الدستورية.

–تحليل الآليات الدستورية لممارسة المسؤولية السياسية للحكومة، خاصة تلك المرتبطة بالرقابة البرلمانية.

–تقييم فعالية الممارسة الدستورية في تفعيل المسؤولية السياسية للحكومة وتحقيق التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

-الكشف عن القيود والإكراهات العملية التي قد تحد من فعالية المسؤولية السياسية للحكومة.

-إبراز مدى مساهمة تطور المسؤولية السياسية في تعزيز مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وترسيخ الحكامة الديمقراطية.

الإشكالية

إلى أي حد أسهم تطور الممارسة الدستورية في إعادة تشكيل مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة وتعزيز فعاليتها كآلية للرقابة والمساءلة الديمقراطية؟

التساؤلات الفرعية

-ما المقصود بالمسؤولية السياسية للحكومة وما خصائصها المميزة؟

-كيف تطور مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة تاريخيا ودستوريا؟

-ما طبيعة العلاقة بين المسؤولية السياسية ومبدأ الفصل والتوازن بين السلط؟

-ما أهم الآليات الدستورية التي تترجم المسؤولية السياسية للحكومة؟

-ما حدود فعالية الرقابة البرلمانية على العمل الحكومي؟

-كيف أثرت الممارسة الدستورية المغربية في مضمون المسؤولية السياسية للحكومة؟

-هل أدى دستور 2011 إلى تعزيز فعالية المسؤولية السياسية للحكومة؟

-ما حدود الانتقال من المسؤولية السياسية بمفهومها التقليدي إلى المساءلة السياسية المستمرة؟

الفرضية

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها: كلما تطورت الممارسة الدستورية واتسعت آليات الرقابة والمساءلة البرلمانية، انتقل مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة من نموذج تقليدي يقوم أساسا على إمكانية إسقاط الحكومة إلى مفهوم أكثر اتساعا يقوم على المساءلة المستمرة، وتقييم الأداء الحكومي، وربط ممارسة السلطة بالمسؤولية

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

والمحاسبة، غير أن فعالية هذا التطور تظل مرتبطة بطبيعة التوازنات السياسية والمؤسساتية التي تحكم العلاقة بين الحكومة والبرلمان.

الدراسات السابقة

1- دراسة عبد العزيز الهلالي. (2025). المسؤولية السياسية للسلطة التنفيذية في المغرب: بين الوثيقة الدستورية لسنة 2011 والممارسة السياسية. وتكتسي هذه الدراسة أهمية مباشرة، لأنها لا تكتفي بتحليل المقتضيات الدستورية، وإنما تربط بين النص الدستوري والممارسة السياسية، وتناقش تطور توزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية منذ الإصلاحات الدستورية وصولا إلى دستور 2011.

2- دراسة عزيزة الغداني. (2019). المسؤولية السياسية في المغرب: دراسة مقارنة مع بعض الأنظمة السياسية الديمقراطية، وتناولت الدراسة الإطار القانوني للمسؤولية السياسية للحكومة، سواء من خلال المبادرة البرلمانية أو المبادرة الحكومية، كما ناقشت محدودية آليات تحريك المسؤولية السياسية في المغرب والعوامل المؤثرة في فعاليتها.

3- دراسة حليمة المبخوت. (2002). المسؤولية السياسية للحكومة المغربية أمام البرلمان في النظام الدستوري المغربي، وتعد من الدراسات المبكرة التي تناولت المسؤولية السياسية للحكومة في التجربة الدستورية المغربية، وركزت على طبيعة مسؤولية الحكومة أمام البرلمان وآليات ترتيب هذه المسؤولية.

القيمة المضافة للدراسة: تسعى الدراسة المقترحة إلى تجاوز الاقتصار على دراسة المسؤولية السياسية باعتبارها آلية لإسقاط الحكومة، من خلال مقاربة تطورها باعتبارها مفهوما دستوريا متغيرا انتقل تدريجيا نحو مفهوم أوسع للمساءلة السياسية، مع التركيز على العلاقة بين التطور الدستوري والممارسة الفعلية.

المنهج المتبع

تقتضي طبيعة الموضوع اعتماد مقاربة متعددة المناهج وذلك على النحو الآتي:

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

1- المنهج التاريخي: لرصد التطور الذي عرفه مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة عبر المراحل الدستورية المختلفة، والوقوف على التحولات التي طرأت على طبيعتها وآلياتها.

2- المنهج الوصفي: لوصف الإطار الدستوري والقانوني المنظم للمسؤولية السياسية للحكومة، وتحديد أهم آليات الرقابة والمساءلة الحكومية.

3- المنهج التحليلي: لتحليل المقتضيات الدستورية المنظمة للعلاقة بين الحكومة والبرلمان، ودراسة مدى انسجامها مع الممارسة المؤسساتية والسياسية.

كما سيتم توظيف المقاربة القانونية-السياسية باعتبارها الأنسب للموضوع، لأنها تسمح بدراسة المسؤولية السياسية ليس فقط باعتبارها مؤسسة دستورية، وإنما باعتبارها ممارسة تتأثر كذلك بطبيعة النظام السياسي والتوازنات الحزبية والمؤسساتية.

وستتم معالجة هذا الموضوع من خلال مبحثين أساسيين، يخصص المبحث الأول لدراسة تطور مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة في البناء الدستوري، وذلك من خلال التطرق في المطلب الأول إلى الأسس الدستورية للمسؤولية السياسية للحكومة، بينما يتناول المطلب الثاني التحولات التي عرفها مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة. أما المبحث الثاني، فيركز على تجليات المسؤولية السياسية للحكومة في الممارسة الدستورية، من خلال دراسة آليات تفعيل المسؤولية السياسية للحكومة في المطلب الأول، ثم الوقوف في المطلب الثاني على حدود فعالية المسؤولية السياسية للحكومة ورهانات تطويرها.

المبحث الأول: تطور مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة في البناء الدستوري

تعد مسألة تنظيم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من القضايا المركزية في الفكر الدستوري، وقد ارتبط تأصيلها النظري بمبدأ فصل السلط الذي بلوره المفكر الفرنسي شارل دو مونتسكيو في القرن الثامن عشر. وإذا كان هذا المبدأ يقوم في النظام الرئاسي، على قدر أكبر من الفصل والاستقلال بين السلطتين، فإنه يتخذ في النظام البرلماني طابعا أكثر مرونة، قوامه التعاون والتوازن والتأثير المتبادل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولا سيما في مجال الرقابة على العمل الحكومي. وفي هذا الإطار، عملت الدساتير على إقرار مجموعة من الآليات التي تمكن البرلمان من ممارسة الرقابة على الحكومة، بما يضمن خضوع السلطة التنفيذية للمساءلة

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

السياسية والمؤسساتية. وفي المقابل، منحت السلطة التنفيذية، وفقا للتوازنات الدستورية المعتمدة، بعض الوسائل للتأثير في عمل المؤسسة التشريعية، وفي مقدمتها حل مجلس النواب، باعتباره إحدى الآليات التي تجسد التوازن المتبادل بين السلطتين.

تتعدد آليات الرقابة البرلمانية على العمل الحكومي، إذ يمكن التمييز بين آليات رقابية لا يترتب عنها، من حيث الأصل، إثارة المسؤولية السياسية للحكومة، كأنواع الأسئلة البرلمانية، ولجان تقصي الحقائق، وبعض صور المساءلة البرلمانية، وبين آليات رقابية يترتب على تفعيلها إمكانية ترتيب المسؤولية السياسية للحكومة، باعتبارها أكثر تأثيرا في العلاقة بين البرلمان والحكومة، لكونها قد تفضي إلى سحب الثقة من الحكومة أو إنهاء مسؤوليتها السياسية.

تفهم المسؤولية السياسية للحكومة، في هذا السياق، باعتبارها آلية دستورية لمساءلة الحكومة عن سياساتها وأعمالها أمام البرلمان، يمكن أن يترتب عليها، وفقا للشروط والإجراءات المحددة دستوريا، إنهاء المسؤولية السياسية للحكومة وسحب الثقة منها. ومن ثم، فإن المسؤولية السياسية تشكل إحدى أهم الأدوات التي يقوم عليها مبدأ الرقابة البرلمانية، وتساهم في تكريس التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وفي هذا السياق، جاء دستور 2011 بمجموعة من المقتضيات التي عززت آليات رقابة البرلمان على العمل الحكومي، سواء من خلال الوسائل الرقابية المختلفة أو من خلال الآليات التي يمكن أن تترتب عنها المسؤولية السياسية للحكومة. وفي المقابل، حافظ الدستور على بعض الآليات المخولة للسلطة التنفيذية في مواجهة المؤسسة التشريعية، ومن أبرزها إمكانية حل مجلس النواب وفق الشروط والإجراءات الدستورية المحددة، بما يعكس سعي المشرع الدستوري إلى إرساء توازن مؤسساتي بين السلطتين، قائم على التعاون والرقابة والتأثير المتبادل، دون إلغاء استقلال كل سلطة في ممارسة اختصاصاتها[2].

المطلب الأول: الأسس الدستورية للمسؤولية السياسية للحكومة

تشكل المسؤولية السياسية للحكومة أحد المرتكزات الأساسية للنظام البرلماني المعاصر، باعتبارها الآلية التي تربط ممارسة السلطة التنفيذية بمبدأ المساءلة أمام المؤسسات الدستورية، ولا سيما المؤسسة التشريعية. فقيام

[2] الخضراوي، لشكاكي. (2025). المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان بين النص والممارسة بالمغرب على ضوء دستور 2011. عدد 28. مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية. منشورات المركز الديمقراطي العربي. برلين. ص. 16.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الحكومة بممارسة اختصاصاتها لا ينفصل عن خضوعها لجملة من آليات الرقابة السياسية التي تختلف من حيث طبيعتها وآثارها، بحسب الجهة التي تمارسها وبحسب النتائج المترتبة عنها. وقد كرس دستور المملكة المغربية لسنة 2011 هذا التوجه من خلال إقرار مبدأ «ربط المسؤولية بالمحاسبة» ضمن المبادئ المؤطرة للنظام الدستوري، حيث نص الفصل الأول أن النظام الدستوري للمملكة يقوم على أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة[3].

ولا يمكن فهم المسؤولية السياسية للحكومة في التجربة المغربية بمعزل عن طبيعة العلاقة الدستورية القائمة بين المؤسسة الملكية والحكومة والبرلمان، إذ إن المسؤولية السياسية تتخذ صورا متعددة، تتداخل فيها آليات التعيين وإنهاء المهام مع آليات الثقة والرقابة البرلمانية. ومن ثم، يمكن الوقوف على أهم الأسس الدستورية للمسؤولية السياسية للحكومة من خلال المسؤولية في إطار العلاقة مع المؤسسة الملكية، والمسؤولية الناشئة عن الثقة البرلمانية، فضلا عن الآليات التي يمكن أن تؤدي إلى ترتيب الجزاء السياسي على الحكومة[4].

أولا: المسؤولية السياسية للحكومة في إطار العلاقة مع المؤسسة الملكية

على الرغم من أن دستور 2011 عزز موقع رئيس الحكومة داخل السلطة التنفيذية، ووسع من نطاق الاختصاصات الحكومية، فإن الحكومة تظل مندمجة ضمن البناء الدستوري العام الذي تتصدره المؤسسة الملكية. ويظهر ذلك من خلال مقتضيات الفصل 47 الذي ينظم تعيين رئيس الحكومة وأعضاء الحكومة وإنهاء مهامهم. فبموجب هذا الفصل، يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها، كما يعين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها. ويعكس هذا التنظيم تداخل عنصرين في تشكيل السلطة التنفيذية وهما: الإرادة الانتخابية المعبر عنها من خلال نتائج انتخابات مجلس النواب، والاختصاص الدستوري للملك في مجال التعيين.

كما يمتد هذا الحضور الدستوري للمؤسسة الملكية إلى مجال إنهاء المهام، إذ يتيح الفصل ذاته للملك، بمبادرة منه وبعد استشارة رئيس الحكومة، إعفاء عضو أو أكثر من أعضاء الحكومة، كما يمكنه إعفاء أعضاء الحكومة

[3] الفصل الأول من دستور المملكة المغربية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-11-91 بتاريخ 27 شعبان 1432 (29 يوليوز 2011). الجريدة الرسمية. عدد 5964 مكرر.

[4] السوسي، محمد. (2020). التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في ظل دستور 2011. عدد 152. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية. ص. ص. 105-128.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

بمبادرة من رئيس الحكومة. فضلا عن ذلك، يخول لرئيس الحكومة تقديم استقالة حكومته، سواء بصورة فردية أو جماعية، إلى الملك[5]. وبذلك، فإن المسؤولية السياسية للحكومة في هذا المستوى لا تأخذ بالضرورة صورة المسؤولية البرلمانية المباشرة، وإنما تتجسد ضمن العلاقة الدستورية التي تربط الحكومة برئيس الدولة، بما يعكس خصوصية النموذج المغربي في توزيع الاختصاصات داخل السلطة التنفيذية، ويؤكد أن المسؤولية الحكومية لا تختزل في علاقتها بالبرلمان وحده.

ثانيا: الثقة البرلمانية كأساس للمسؤولية السياسية للحكومة

تشكل الثقة البرلمانية الأساس المباشر للمسؤولية السياسية للحكومة أمام المؤسسة التشريعية، إذ جعل دستور 2011 ممارسة الحكومة لاختصاصاتها مرتبطة بحصولها على ثقة مجلس النواب. ويبرز ذلك بوضوح من خلال الفصل 88 الذي ينص على أن الحكومة تعتبر منصبة بعد حصولها على ثقة مجلس النواب، المعبر عنها بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم، لصالح البرنامج الحكومي.

وتتجسد هذه المسؤولية في مرحلة التنصيب من خلال تقديم رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان مجتمعين للبرنامج الذي يعتزم تطبيقه، بما يجعل الثقة البرلمانية نقطة الانطلاق لممارسة الحكومة لاختصاصاتها التنفيذية بصورة كاملة. ولا تكتسي هذه الثقة طابعا إجرائيا محضا، وإنما تعكس رابطة سياسية ومؤسساتية بين الحكومة والأغلبية البرلمانية، باعتبار أن استمرار الحكومة في ممارسة مهامها يرتبط بدرجة معينة بقدرتها على المحافظة على هذه الثقة.

ويؤسس هذا المقتضى لتحول مهم في مفهوم المسؤولية السياسية، إذ لم تعد هذه الأخيرة مرتبطة فقط بإمكانية إسقاط الحكومة بعد ممارسة مهامها، وإنما تبدأ منذ لحظة تنصيبها، من خلال إخضاع برنامجها الحكومي لتقييم وتصويت المؤسسة التشريعية. ومن ثم، يمكن اعتبار المسؤولية السياسية في هذه المرحلة مسؤولية تأسيسية أو ابتدائية، تسبق مباشرة الحكومة لاختصاصاتها الكاملة[6].

[5] طارق، حامي الدين. (2011). دستور 2011 بين السلطوية والديمقراطية : قراءات متقاطعة. ط 1. منشورات سلسلة الحوار العمومي. الرباط. ص. 123.

[6] أحمد بوز. (2012). رئيس الحكومة في الهندسة الدستورية الجديدة. عدد 3. المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية. مركز الأبحاث والدراسات للعلوم الاجتماعية. الرباط. ص. 23.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ثالثا: المسؤولية السياسية للحكومة من خلال آليات الرقابة البرلمانية

إذا كانت الثقة البرلمانية تمثل الأساس الذي تقوم عليه العلاقة السياسية بين الحكومة ومجلس النواب، فإن استمرار هذه العلاقة يظل رهينا بمجموعة من الآليات الرقابية التي تمكن البرلمان من مساءلة الحكومة عن أعمالها وسياساتها. وقد أقر دستور 2011 وسائل متعددة للرقابة البرلمانية، تتفاوت في طبيعتها وآثارها. ونص الفصل 100 على إمكانية توجيه الأسئلة إلى الحكومة، مع تخصيص جلسة كل أسبوع لأسئلة أعضاء مجلسي البرلمان وأجوبة الحكومة عليها. كما نص الفصل 101 على أن يعقد البرلمان جلسة سنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، وهو مقتضى يعكس تطورا مهما في مفهوم المسؤولية السياسية، إذ أصبحت الرقابة لا تقتصر على مساءلة الحكومة بشأن القرارات والإجراءات، وإنما امتدت إلى تقييم السياسات العمومية ونتائجها ومدى فعاليتها.

وبذلك يمكن التمييز بين آليات رقابية ذات طبيعة استفسارية وتقييمية، لا تؤدي بذاتها إلى إسقاط الحكومة، وبين آليات أكثر قوة يمكن أن تترتب عنها آثار مباشرة على استمرارها السياسي. وهذا التدرج يعكس تطور مفهوم المسؤولية السياسية من مجرد المسؤولية الإسقاطية إلى مفهوم أوسع يقوم على المتابعة والمساءلة والتقييم المستمر للأداء الحكومي[7].

رابعا: الآليات الدستورية لترتيب المسؤولية السياسية للحكومة

تتجلى المسؤولية السياسية للحكومة بأقوى صورها عندما تنتقل الرقابة البرلمانية من مجرد المساءلة إلى إمكانية ترتيب جزاء سياسي على الحكومة. وفي هذا السياق، أقر دستور 2011 آليتين أساسيتين تتمثلان في ملتمس الرقابة وطلب الثقة. فقد منح الفصل 105 لمجلس النواب إمكانية المعارضة في استمرار الحكومة في ممارسة مهامها، من خلال ملتمس الرقابة الذي لا يمكن تقديمه إلا من قبل خمس أعضاء المجلس على الأقل، ولا تجري مناقشته والتصويت عليه إلا بعد مضي ثلاثة أيام كاملة على إيداعه. ولا تتم الموافقة على الملتمس إلا بالأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب، وفي حالة التصويت عليه، تقدم الحكومة استقالتها الجماعية إلى الملك.

[7] أحمد أهل السعيد. (2025). العمل الرقابي للبرلمان بالمغرب. عدد 16. المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية. ص. 123.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

وتكتسي هذه الآلية أهمية خاصة في تحديد مضمون المسؤولية السياسية، لأنها تمثل الجزاء السياسي الأشد للرقابة البرلمانية، إذ تنتقل المسؤولية من مجرد مساءلة الحكومة إلى إمكانية إنهاء وجودها السياسي. كما أن صرامة الشروط الدستورية المرتبطة بتقديم ملتمس الرقابة والتصويت عليه تعكس رغبة المشرع الدستوري في تحقيق التوازن بين ضمان فعالية الرقابة البرلمانية من جهة، والحيلولة دون استعمالها بصورة متكررة تهدد استقرار العمل الحكومي من جهة أخرى.

وفي المقابل، أقر الفصل 103 إمكانية أن يربط رئيس الحكومة لدى مجلس النواب مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها بتصويت يمنحها الثقة بشأن سياسة عامة أو نص يطلب الموافقة عليه. وفي حالة عدم تصويت المجلس بالأغلبية المطلقة لأعضائه لصالح الثقة، تترتب الآثار الدستورية المنصوص عليها في الفصل ذاته، بما يؤكد أن المسؤولية السياسية ليست آلية أحادية الاتجاه تمارسها المؤسسة التشريعية تجاه الحكومة فقط، وإنما يمكن للحكومة نفسها أن توظف آلية الثقة لاختبار مدى تماسك أغلبيتها البرلمانية.

تكشف هذه المقتضيات أن المسؤولية السياسية للحكومة في دستور 2011 تقوم على منظومة متدرجة تبدأ بالثقة عند التنصيب، وتتواصل من خلال آليات المساءلة والرقابة وتقييم السياسات العمومية، وقد تنتهي بترتيب جزاء سياسي من خلال ملتمس الرقابة، في مقابل امتلاك الحكومة إمكانية طلب تجديد الثقة فيها وفق الشروط الدستورية[8].

المطلب الثاني: التحولات التي عرفها مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة

عرف مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة في التجربة الدستورية المغربية تطورا تدريجيا، ارتبط بمسار إعادة توزيع الاختصاصات بين المؤسسات الدستورية، وبالتحولات التي عرفتها الممارسة السياسية والبرلمانية بالمملكة. فلم تستقر المسؤولية السياسية للحكومة، منذ إقرار أول دستور سنة 1962، على نموذج واحد، وإنما انتقلت تدريجيا من وضع اتسم بضعف فعالية المسؤولية الحكومية أمام البرلمان، إلى نموذج أكثر وضوحا في مجال المسؤولية البرلمانية والمساءلة السياسية، لاسيما في ظل دستور 2011 الذي ربط ممارسة السلطة بمبدأ المسؤولية والمحاسبة، ووسع آليات الرقابة البرلمانية وتقييم السياسات العمومية.

[8] أحمد أهل السعيد. (2025). العمل الرقابي للبرلمان بالمغرب. عدد 16. المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية. ص. 125.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ويمكن رصد هذا التطور من خلال ثلاث مراحل أساسية:

أولا: مرحلة محدودية المسؤولية البرلمانية وتعاظم مركزية السلطة التنفيذية (1962–1992)

اتسمت المرحلة الممتدة من دستور 1962 إلى غاية المراجعة الدستورية لسنة 1992 بضعف الطابع البرلماني للمسؤولية السياسية للحكومة، رغم إقرار الدساتير المتعاقبة لبعض الآليات التي تسمح للبرلمان بممارسة الرقابة على العمل الحكومي. فقد ظل موقع الحكومة داخل البناء المؤسسي مرتبطا إلى حد كبير بمركزية المؤسسة الملكية في ممارسة السلطة التنفيذية، وهو ما جعل المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان محدودة من حيث آثارها العملية.

ولئن أقر دستور 1962 إمكانية مساءلة الحكومة وممارسة البرلمان لعدد من وظائف الرقابة، فإن العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لم تكن تقوم على مبدأ المسؤولية البرلمانية بالمعنى الكامل الذي يجعل استمرار الحكومة في ممارسة مهامها رهينا بثقة الأغلبية البرلمانية. كما أن المكانة الدستورية للملك باعتباره محورا أساسيا في ممارسة السلطة التنفيذية والسيادية انعكست على طبيعة المسؤولية السياسية للحكومة وعلى حدود استقلالها في تدبير السياسات العامة[9].

ثانيا: مرحلة تعزيز المسؤولية البرلمانية والانفتاح السياسي (1992–2011)

شكلت المراجعتان الدستوريتان لسنتي 1992 و1996 مرحلة مهمة في تطور موقع الحكومة داخل النظام الدستوري المغربي، خصوصا مع بروز توجه تدريجي نحو تعزيز الوظيفة الرقابية للبرلمان وتطوير آليات العلاقة بين الحكومة والمؤسسة التشريعية. وقد اكتسب هذا المسار زخما سياسيا مع تجربة حكومة التناوب التوافقي سنة 1998، التي شكلت محطة بارزة في تطور الممارسة الحكومية والبرلمانية بالمغرب.

كما أسهم دستور 1996 في تعزيز البعد البرلماني للمسؤولية الحكومية من خلال إقرار آليات مرتبطة بتنصيب الحكومة ومساءلتها أمام مجلس النواب، فضلا عن تكريس أدوات الرقابة السياسية، وفي مقدمتها ملتمس الرقابة. غير أن هذه التطورات لم تؤد إلى إحداث تحول كامل في طبيعة النظام التنفيذي، إذ ظلت المؤسسة الملكية تحتفظ باختصاصات دستورية وسياسية واسعة، وهو ما جعل المسؤولية السياسية للحكومة تتطور في إطار

[9] بندورو،عمر. (2015). المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في المغرب. مطبعة الفضالة. ص. 120.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

نظام يقوم على تداخل المسؤولية الحكومية مع مركزية الاختصاصات الملكية، وليس وفق نموذج برلماني صرف. وتبرز أهمية هذه المرحلة في كونها مهدت للانتقال من مجرد الاعتراف بوسائل الرقابة البرلمانية إلى ترسيخ الحكومة باعتبارها فاعلاً مؤسسياً يتحمل مسؤولية تدبير السياسات العمومية ويخضع، بدرجات متفاوتة، للمساءلة السياسية أمام البرلمان[10].

ثالثا: مرحلة تكريس المسؤولية السياسية وربطها بالمحاسبة في دستور 2011

شكل دستور 2011 محطة مفصلية في تطور مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة بالمغرب، إذ أدرج مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة ضمن المبادئ المؤسسة لتنظيم الدولة، حيث ينص الفصل الأول على أن النظام الدستوري للمملكة يقوم على فصل السلط وتوازنها وتعاونها، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة. وتجسد هذا التحول في مجموعة من المقتضيات الدستورية التي أعادت تنظيم موقع الحكومة وعلاقتها بالبرلمان وبالمؤسسة الملكية. فمن جهة أولى، عزز الدستور مكانة رئيس الحكومة، إذ نص الفصل 47 على أن الملك يعين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها، وهو ما يعزز الصلة بين التشكيل الحكومي والنتائج الانتخابية.

ومن جهة ثانية، جعل الفصل 88 حصول الحكومة على ثقة مجلس النواب شرطا لمباشرة اختصاصاتها بصورة كاملة، إذ يقدم رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان البرنامج الذي يعتزم تطبيقه، ويعقبه نقاش وتصويت في مجلس النواب، ولا تعتبر الحكومة منصبة إلا بعد حصولها على ثقة المجلس بالأغلبية المطلقة لأعضائه. وبذلك انتقلت العلاقة بين الحكومة والبرلمان من مجرد الرقابة السياسية إلى علاقة دستورية تقوم على الثقة البرلمانية والمسؤولية السياسية.

كما عزز الدستور آليات المساءلة البرلمانية من خلال الفصل 103، الذي يتيح لرئيس الحكومة أن يطلب من مجلس النواب التصويت على الثقة بشأن مواصلة الحكومة تحمل مسؤولياتها، ومن خلال الفصل 105 الذي يكرس ملتمس الرقابة كآلية لإثارة المسؤولية السياسية للحكومة أمام مجلس النواب. وتكتسي هذه الآليات أهمية خاصة لأنها تجعل الثقة البرلمانية أحد العناصر المؤسسة لاستمرار الحكومة في ممارسة مهامها.

[10] الحيمر،عثمان. (2023). المسؤولية السياسية لرئيس الحكومة أمام الملك في النظام الدستوري المغربي. عدد 2. مجلة الاقتصاد والمجتمع. ص ص. 7–26.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

وعليه، فإن التحول الذي أحدثه دستور 2011 يتمثل أساسا في الانتقال من محدودية المسؤولية البرلمانية إلى دسترة أوسع للمساءلة السياسية والحكومية، وربطها بالثقة البرلمانية وتقييم السياسات العمومية ومبدأ الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة. وهو تحول يعكس تطوراً في مفهوم المسؤولية السياسية من مجرد تحمل الحكومة تبعات قراراتها أمام المؤسسات الدستورية إلى تصور أكثر شمولاً يجعل أداء الحكومة وسياساتها العمومية ونتائجها موضوعاً دائماً للمساءلة والتقييم[11].

المبحث الثاني: تجليات المسؤولية السياسية للحكومة في الممارسة الدستورية

تتجسد المسؤولية السياسية للحكومة في الممارسة الدستورية من خلال خضوع العمل الحكومي لمجموعة من الآليات المؤسسية التي تتيح مساءلة الحكومة عن اختياراتها وبرامجها ونتائج سياساتها العمومية. ولا تقتصر هذه المسؤولية على لحظة تنصيب الحكومة، وإنما تمتد طوال مدة ولايتها عبر آليات الثقة والمساءلة البرلمانية وتقييم السياسات العمومية، بما يجعل البرلمان أحد الفضاءات الأساسية لممارسة الرقابة السياسية على العمل الحكومي. وفي السياق المغربي، عزز دستور 2011 هذا البعد من خلال إقرار مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتوسيع أدوات الرقابة البرلمانية، وربط استمرار الحكومة في ممارسة مهامها بدرجة من الثقة والمساءلة أمام مجلس النواب. ومن ثم، فإن دراسة تجليات المسؤولية السياسية للحكومة تقتضي الوقوف عند آليات مساءلتها أمام البرلمان من جهة، وحدود وفعالية هذه المسؤولية في الممارسة الدستورية من جهة أخرى.

المطلب الأول: آليات تفعيل المسؤولية السياسية للحكومة

تتعدد الميكانيزمات القانونية والدستورية التي أتاحها المشرع المغربي لإبراز وتفعيل المسؤولية السياسية للحكومة، حيث تنقسم هذه الآليات بين إجراءات ابتدائية ممهدة لمباشرة السلطة، وآليات زجرية وإسقاطية، وأخرى رقابية وتقييمية مستمرة.

[11] أمليك، محمد. (2022). توازن السلطات في النظام الدستوري المغربي: دراسة مقارنة. عدد 14. المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية. ص. ص. 41–65.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

أولا: الآليات الابتدائية لتفعيل المسؤولية

تمثل آلية التنصيب البرلماني المدخل الدستوري الأول لإقرار المسؤولية السياسية الأفقية للحكومة أمام ممثلي الأمة، حيث يتوقف اكتساب السلطة التنفيذية لشرعيتها الإجرائية على نيل ثقة مجلس النواب[12].

عرض التصريح الحكومي: يلتزم رئيس الحكومة عقب تعيين أعضائها بتقديم البرنامج الحكومي أمام مجلسي البرلمان مجتمعين، متضمنا الخطوط العريضة للسياسات العمومية والقطاعية المزمع تنفيذها.

منح الثقة الاشتراطي: يعرض البرنامج الحكومي لمناقشته في مجلس النواب، وتعد الحكومة منصبة ومسؤولة سياسيا بمجرد حصولها على ثقة المجلس المعبر عنها بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم الغرفة الأولى.

ثانيا: الآليات الإسقاطية الصريحة

تشكل الآليات الإسقاطية الذروة القانونية لتفعيل المسؤولية السياسية الزجرية، إذ تتيح للبرلمان سحب المشروعية الدستورية من الجهاز التنفيذي وإرغامه على الاستقالة وتتمثل في:

ملتمس الرقابة: يمنح الدستور لمجلس النواب صلاحية إجبار الحكومة على الاستقالة الجماعية عن طريق إيداع ملتمس رقابة موقع من طرف خمس الأعضاء على الأقل، ولا يتم التصويت عليه إلا بعد أجل ثلاثة أيام للتفكير. وتعتبر الحكومة إسقاطية إذا حاز الملتمس على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس[13].

طلب الثقة: يملك رئيس الحكومة مبادرة اختبار أغلبيته عبر ربط التصويت على نص تشريعي بمسؤولية الحكومة بعد التداول في المجلس الوزاري. وفي حالة عدم حصول النص على الأغلبية المطلقة بمجلس النواب، يرفض النص وتعتبر الحكومة مستقيلة بحكم القانون.

[12] طارق، حسن. (2013). في دستور السياسات العمومية: قراءة في الأبعاد السياسية والدستورية لدستور 2011. عدد 82. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية. مطبعة المعارف الجديدة. ص. 102.

[13] المريني، طارق. (2023). ملتمس الرقابة في النظام الدستوري المغربي: الشروط والإكراهات في ضوء التجارب المقارنة. عدد 23. مجلة شؤون إستراتيجية. ص ص. 28–49.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ثالثا: آليات المساءلة والرقابة التقييمية المستمرة

لا تقتصر المسؤولية السياسية على ميكانيزمات الإسقاط، بل تمتد لتشمل أدوات مساحية وتفاعلية يومية تفعل المسؤولية الجارية للحكومة وتعزز من شفافية أدائها[14].

الأسئلة البرلمانية والجلسات الشهرية: يمثل الحوار الرقابي اليومي (الأسئلة الشفهية، الكتابية، وجلسات السياسة العامة الشهرية لرئيس الحكومة) أداة لتفعيل المسؤولية عن الاختلالات القطاعية.

لجان تقصي الحقائق واللجان الاستطلاعية: تمكن هذه الآليات النيابية من نبش مكامن التقصيرة أو الفساد الإداري والمالي في المرافق العمومية، ومواجهة الوزراء المعنيين بالمسؤولية السياسية والأخلاقية عن التدبير[15].

المطلب الثاني: حدود فعالية المسؤولية السياسية للحكومة ورهانات تطويرها

على الرغم من المكاسب الهامة والضمانات المتقدمة التي حملها دستور 2011 لتأطير العمل الحكومي، إلا أن الممارسة العملية في النظام السياسي المغربي تظهر وجود مجموعة من القيود القانونية والواقعية التي تحد من الفعالية المطلوبة لميكانيزمات المسؤولية السياسية، مما يستدعي طرح رهانات أساسية لتطوير هذه الآلية وتجاوز أسباب هشاشتها[16].

أولا: المعوقات والحدود المؤثرة في نجاعة المسؤولية السياسية

تتداخل عدة عوامل دستورية وسياسية لتضعف القوة الإسقاطية والرقابية لآليات المسؤولية السياسية:

العقلنة البرلمانية المفرطة وسيادة الأغلبية: أدت الشروط المشددة المفروضة لتفعيل الميكانيزمات الزجرية (كشرط موافقة الأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب لإسقاط الحكومة وفق الفصلين 103 و 105 من

[14] الشرقاوي، نادية. (2024). المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان بالمغرب: دراسة تحليلية في ضوء ممارسات برلمان 2011–2021. منشورات المعهد العالي للقضاء. ص. 54.

[15] أمليك، محمد. (2022). توازن السلطات في النظام الدستوري المغربي: دراسة مقارنة. عدد 14. المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية. ص ص. 41–65.

[16] طارق، حسن. (2013). في دستور السياسات العمومية: قراءة في الأبعاد السياسية والدستورية لدستور 2011. عدد 82. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية. مطبعة المعارف الجديدة. ص. 102.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الدستور) إلى تحويل ملتمس الرقابة وطلب الثقة إلى آليات شبه معطلة إجرائيا، مما جعل الحكومة حصينة ضد الإسقاط البرلماني طيلة ولايتها الدستورية[17].

الانضباط الحزبي والائتلافات الحكومية الهشة: تؤدي الهندسة التحالفية للحكومات المتعاقبة (الائتلافات الحزبية المتعددة) إلى تشكل أغلبية برلمانية ميكانيكية تساند قرارات الحكومة وتجهض أي مبادرة رقابية صادرة عن المعارضة، مما يحول الرقابة البرلمانية من مساحة للمساءلة الفعلية إلى مجرد مواجهة صورية وحزبية ضيقة[18].

محدودية الجزاء السياسي المعنوي: تظل معظم الآليات الرقابية اليومية (كالأسئلة الشفهية والكتابية وجلسات المساءلة) بلا آثار قانونية أو جزاءات سياسية ملموسة، حيث تكتفي الحكومة غالبا بالردود الإدارية أو تبرير الاختلالات دون ترتيب أي مسؤولية فردية أو إعفاءات في حق الوزراء المقصرين.

ثانيا: رهانات تطوير وإصلاح آليات المسؤولية السياسية

إن الارتقاء بمسار المحاسبة والشفافية وتجاوز أعطاب الممارسة السياسية يتطلب استحضار رهانات هيكلية ووظيفية متكاملة ومن بينها:

تفعيل أدوار المعارضة وتسهيل الشروط الإجرائية: يقتضي الرهان الأكبر إعادة النظر في تعقيدات الشروط المساطرية المنظمة لآليات الرقابة، وتمكين المعارضة البرلمانية من أدوات إجرائية أكثر مرونة لإحالة الملفات أو طلب لجان تقصي الحقائق دون الارتهان الدائم لثقل أغلبية الحكومة.

ترسيخ ثقافة "المسؤولية الأخلاقية والسياسية الفردية": يتطلب الأمر تجاوز المنطق الدفاعي التضامني للحكومات عند وقوع الأزمات والتقصير التدبيري، وإقرار أعراف سياسية تفرض الاستقالة الفردية للوزراء والمسؤولين التنفيذيين كجزاء سياسي وأخلاقي عن سوء الحكامة أو خرق تضارب المصالح[19].

---

[17] المريني، طارق. (2023). مرجع سابق. ص ص. 28–49.

[18] التهامي، مصطفى. (2024). الائتلافات الحكومية بالمغرب: عوائق الفاعلية ومحددات الاستقرار الهيكلي (2011–2023). عدد 6. مجلة البحوث القانونية والسياسية. ص ص. 45–68.

[19] حداد، المصطفى. (2020). ربط المسؤولية بالمحاسبة في الدستور المغربي لسنة 2011: المضمون والأبعاد والتطبيقات.عدد 22. المجلة المغربية للسياسات العمومية. ص ص. 89–110.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الانتقال من الرقابة الإجرائية إلى تقييم الآثار التنموية: يراهن في النموذج التنموي المعاصر على تحويل المساءلة الحكومية من مجرد صراع حول القوانين والخطب إلى تقييم ملموس وعلمي للسياسات العمومية، مع ربط استمرار الثقة الحكومية بالأرقام والنتائج المحققة ميدانيا في قطاعات الصحة والتعليم والتشغيل[20].

خاتمة

يتضح من خلال تتبع تطور مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة في ظل الممارسة الدستورية المغربية أن هذا المفهوم لم يظل حبيس المقتضيات الدستورية، وإنما عرف تحولات ارتبطت بتطور مكانة الحكومة داخل البناء المؤسساتي وتغير طبيعة علاقتها بالبرلمان. فقد انتقلت المسؤولية السياسية تدريجيا من مجرد آلية لإقرار التبعية السياسية للحكومة تجاه المؤسسة الملكية والبرلمان، إلى مبدأ دستوري يؤطر ممارسة السلطة التنفيذية ويجعلها مرتبطة بالمساءلة والرقابة السياسية.

وقد شكل دستور 2011 محطة أساسية في هذا المسار، من خلال تعزيز موقع رئيس الحكومة والحكومة، وتوسيع أدوات الرقابة البرلمانية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، بما أضفى على المسؤولية السياسية بعدا مؤسساتيا أكثر وضوحا، غير أن الممارسة الدستورية أظهرت في المقابل أن فعالية هذه المسؤولية لا تتوقف على وجود المقتضيات الدستورية فحسب، وإنما ترتبط أيضا بمدى تفعيل آليات الرقابة البرلمانية، وبطبيعة التوازنات السياسية والحزبية، وبحدود التفاعل الفعلي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وعليه، فإن تطور المسؤولية السياسية للحكومة في المغرب يعكس مسارا متدرجا نحو ترسيخ منطق الحكومة المسؤولة أمام البرلمان، دون أن يعني ذلك اكتمال شروط المسؤولية السياسية بمعناها البرلماني الكامل. وتظل الممارسة الدستورية هي المجال الحاسم لاختبار مدى تحول القواعد الدستورية من مجرد مقتضيات قانونية إلى ممارسة سياسية ومؤسساتية فعلية، قادرة على تكريس مبدأ ربط ممارسة السلطة بالمساءلة والمحاسبة وتعزيز فعالية الرقابة الديمقراطية على العمل الحكومي.

[20] السليماني، عادل. (2023). تقييم السياسات العمومية كمدخل حديث للمساءلة السياسية للحكومة بالمغرب. عدد 41. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية. ص. ص. 150–172.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

المراجع:

-أحمد أهل السعيد. (2025). العمل الرقابي للبرلمان بالمغرب. عدد 16. المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية.

-أحمد بوز. (2012). رئيس الحكومة في الهندسة الدستورية الجديدة. عدد 3. المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية. مركز الأبحاث والدراسات للعلوم الاجتماعية. الرباط.

-أمليك، محمد. (2022). توازن السلطات في النظام الدستوري المغربي: دراسة مقارنة. عدد 14. المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية.

-البوشعيبي، عبد الحكيم. (2024). المؤسسة الملكية وصناعة القرار السياسي بالمغرب. عدد 8. مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

-بندورو، عمر. (2015). المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في المغرب. مطبعة الفضالة.

-التهامي، مصطفى. (2024). الائتلافات الحكومية بالمغرب: عوائق الفاعلية ومحددات الاستقرار الهيكلي (2011-2023). عدد 6. مجلة البحوث القانونية والسياسية.

-حامي الدين، طارق. (2011). دستور 2011 بين السلطوية والديمقراطية: قراءات متقاطعة. ط 1. منشورات سلسلة الحوار العمومي. الرباط.

-حداد، المصطفى. (2020). ربط المسؤولية بالمحاسبة في الدستور المغربي لسنة 2011: المضمون والأبعاد والتطبيقات. عدد 22. المجلة المغربية للسياسات العمومية.

-حسن، طارق. (2013). في دستور السياسات العمومية: قراءة في الأبعاد السياسية والدستورية لدستور 2011. عدد 82. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية. مطبعة المعارف الجديدة.

-الخضراوي، لشكاكي. (2025). المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان بين النص والممارسة بالمغرب على ضوء دستور 2011. عدد 28. مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية. منشورات المركز الديمقراطي العربي. برلين.

-السوسي، محمد. (2020). التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في ظل دستور 2011. عدد 152. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

-السليماني، عادل. (2023). تقييم السياسات العمومية كمدخل حديث للمساءلة السياسية للحكومة بالمغرب. عدد 41. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية.

-الشرقاوي، نادية. (2024). المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان بالمغرب: دراسة تحليلية في ضوء ممارسات برلمان 2011-2021. منشورات المعهد العالي للقضاء.

-المريني، طارق. (2023). ملتمس الرقابة في النظام الدستوري المغربي: الشروط والإكراهات في ضوء التجارب المقارنة. عدد 23. مجلة شؤون إستراتيجية.

-الحيمر، عثمان. (2023). المسؤولية السياسية لرئيس الحكومة أمام الملك في النظام الدستوري المغربي. عدد 2. مجلة الاقتصاد والمجتمع.

-دستور المملكة المغربية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 91-11-1 بتاريخ 27 شعبان 1432 (29 يوليوز 2011). الجريدة الرسمية. عدد 5964 مكرر.